أثر المنهج الوصفي في معالجة تعدّد التأويلات النحوية نماذج تطبيقية

د. أحمد محمود أبو جرار*

تاريخ وصول البحث: 2023/12/27م تاريخ قبول البحث: 2024/4/30م

الملخص

يسعى الباحث إلى بيان دور المنهج الوصفي في التقليل من التعقيد النحوي القائم على التأويلات والتعليلات والفرضيات من خلال تطبيق أصوله على عدد من المسائل النحوية، مبينا أثر هذه الفرضيات في تعقيد النحو وتشعبه، وقد بدأ البحث بإضاءة مختصرة حول مفهوم المنهج الوصفي، وأصوله وقواعده، ثم إضاءة مختصرة حول مفهوم المنهج المعياري، وأصوله وقواعده، ثم تناول الباحث عددًا من المسائل النحوية مبرزا أثر التأويلات والتعليلات والفرضيات النحوية في تعقيد النحو، موظفا أصول المنهج الوصفي لاستبعاد تلك الفرضيات عن الدراسة النحوية.

* أستاذ مساعد، كلية العلوم التربوية والآداب، الأونروا.

The Effect of the Descriptive Approach in Processing Multiple Grammatical Interpretations - Applied Models

Abstract

The researcher seeks to explain the role of the descriptive approach in getting rid of the syntactic complexity which is based on interpretations, explanations and hypotheses by applying its principles to a number of syntactic issues. The researcher also tries to show the impact of these hypotheses on the syntactic complexity. Further, the research began with a brief overview of the descriptive approach, its origins and rules followed by a brief explanation of the concept of the standard approach, its origins and rules. Finally, the researcher investigates a number of syntactic issues highlighting the impact of interpretations, explanations and syntactic hypotheses on the complexity of syntax emphasizing the principles of the descriptive approach to exclude these hypotheses from the studies od syntax.

المقدمة:

لقد مر النحو العربي بمحاولات متتابعة للإصلاح والتيسير قديما وحديثا، وكانت جهود ابن مضاء الأندلسي من أبرز تلك المحاولات وأشهرها قديما، حيث أخذ على النحاة نظرية العامل التي تعدّ الأساس الذي قام عليه البناء النحوي.

وقد تتابعت المحاولات والجهود في هذا الجانب وكانت في عامتها تركز على ضرورة تخليص النحو العربي من التقديرات والعلل والأقيسة والفرضيات التي تقف حائلا بين المتعلم وفهم النحو، أو دراسته، مما يحول دون اكتسابه ملكة لغوية سليمة.

أمّا المحاولات الحديثة فقد بدأت مع رفاعة الطهطاوي في كتابه "التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية" ثم توالت بعد ذلك، فكانت جهود حفني ناصف وزملائه في كتاب "قواعد اللغة العربية"، ثم جهود علي الجارم ومصطفى أمين في كتاب "النحو الواضح"، ثم كانت محاولة إبراهيم مصطفى في كتاب "إحياء النحو"، وهي محاولة جريئة نحو "تجديد النحو وتيسيره"؛ حيث تميزت بالدعوة إلى إلغاء نظرية العامل، ولم يكن قد اطّلع على كتاب ابن مضاء، فالكتاب كان حينها مخطوطا؛ ومن ثم فهي محاولة جديدة من وجهة نظر صاحبها، ثم جاءت محاولة الدكتور شوقي ضيف وهي محاولة بارزة وجريئة نحو تجديد النحو العربي وتيسيره"[1]

وتاتي هذه الدراسة حلقة في سلسلة الدراسات السابقة، إذ يسعى الباحث من خلالها إلى الدراسة التطبيقية لقواعد المنهج الوصفي في عدد من الأبواب النحوية التي تثقلها الأقيسة والفرضيات والتعليلات العقلية، وصولا إلى التقليل من تلك الفرضيات والتعليلات.

وقد جاء البحث مقسمًا إلى ثلاثة أقسام:

1-تعريف بالمنهج الوصفي، وإضاءة تاريخية حول نشأته.

2-تعريف بالمنهج المعياري النحوي القائم على الفرضيات والتعليلات والأقيسة.

3-تطبيق قواعد المنهج الوصفي في عدد من أبواب النحو القائمة على المعيارية الصارمة للتقليل من الفرضيات والتأويلات النحويّة.

أهداف البحث:

يسعى الباحث لإثبات إمكانية التخلص من الفرضيات والتأويلات النحويّة من خلال تطبيق قواعد المنهج الوصفي على عدد من أبواب النحو ومسائله.

أسئلة البحث:

1-ما الأسباب التي أدت إلى إثقال النحو بالفرضيات والتأويلات؛ مما أدّى إلى صعوبته؟

2- هل يمكن الاستغناء عن الفرضيات والتأويلات النحوية؟

3-كيف يمكن للمنهج الوصفي أن يساعد في تيسير النحو العربي؟

حدود البحث:

يقتصر البحث على اختيار مجموعة من الأبواب النحوية لتطبيق قواعد المنهج الوصفي في معالجة الفرضيات والتأويلات النحوية.

منهج البحث:

اتّبع الباحث المنهج التطبيقي، حيث تتبع عددًا من المسائل النحوية القائمة على الفرضيات والعلل والأقيسة موظفا في دراستها قواعد المنهج الوصفي بديلا عن تلك الفرضيات والتأويلات.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات حول تيسير النحو وإصلاحه عموما، وجاءت بعضها لتركز على دور المنهج الوصفي في ذلك ومن الدراسات التي تناولت قضية تيسير النحو:

أولا: **النحو العربي بين التيسير والتدمير، الحباس محمد (2003م)، المجلس الأعلى للغة، الجزائر.**

وتسعى هذه الدراسة لبيان علاقة النحو باللغة العربية، فالنحو كان تابعا للغة فلا تيسير للنحو بما يقود إلى تغيير اللغة، وتؤكد الدراسة أنّ النحاة العرب لم يفعلوا أكثر من وصف اللغة العربية، كما تدعو إلى التفريق بين تعليم الملكة اللغوية وبين تعليم قوانين هذه الملكة، فطرق تعليم القوانين لا تكسب صاحبها الملكة ولو أصبح من أكبر النحاة، بل إن تعليم الملكة اللغوية مستغنية عن القوانين، كما قرر ذلك عبقري الأمة العربية الإسلامية العلامة ابن خلدون حين قال في وضوح وجلاء: "إنّ ملكة اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنها في التعليم" ودعت الدراسة إلى مراعاة الفرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي، فالنحو العلمي هو كغيره من العلوم يمكن أن يكون فيه التحليلات والتعليلات العميقة التي لا يفهمها إلا المتخصصون في الميدان، أما النحو التعليمي فهو النحو المهذب الذي تراعى فيه مستويات الدارسين، وتقدم فيه المادة العلمية في أسلوب شيق ومناسب لكل مستوى من مستويات الدراسة.

ثانيا: جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، (2008م) دباس، صادق فوزي، جامعة القادسية، كلية التربية، العراق. إنّ فكرة تيسير النحو نزعة قديمة جديدة، شاعت أكثر في

العصر الحديث عند بعض النحاة والدارسين المحدثين نتيجة صيحات التبرم، والشكوى من صعوبة النحو وعسر تعلمه. فقد وضحت هذه الدراسة أنّ الداعي إلى تيسير النحو هو الغلو في القياس والتعليل وبروز ظاهرة العامل والمصطلح النحوي عند النحاة واختلاط المادة النحوية وجمعها وارتباك المنهج أدى إلى ظهور نتائج غير صحيحة أضف إلى ذلك أسلوب المادة النحوية وغموضها والحد السماعي والمكاني للغة. واختلاط النحو بالمنطق ودخول الفلسفة في الدراسة النحوية. وتناولت الدراسة الدعوات القديمة لتيسير النحو وما رافقها من ضجة بحذف العامل والتأويلات والتقديرات. أما المحدثون فقد تناولت الدراسة أبرز من دعا إلي التيسير ومناقشة آرائهم أمثال دكتور أبراهم مصطفى، وشوقي ضيف، ومهدي المخزومي، وغيرهم.

ثالثا: مهمات المنهج الوصفي في الارتقاء بالمنهج النحوي، الجبوري، حقي إسماعيل، (2011م)، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العراق.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الدراسات اللغوية والنحوية الوصفية في مجال البحث العلمي، وتتبع تتطور هذه الدراسات التي أخذت مجالا كبيرا في البحث العلمي، موضحة عناوين فروع اللغة داخل المنهج اللساني الوصفي، مشيرة إلى انتشار المنهج الوصفي إذ صار له أنصاره، وملامحه، وأسسه، وأصبح يمتلك عناصر المنهج الرصين، مؤكدة دوره في تيسير الدراسات النحوية وتطويرها.

رابعا: تيسير النحو العربي: نقد ورؤية (2019م) حجازي، عبد الوهاب، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر. تؤكد هذه الدراسة أنّ تيسير النحو فكرة قديمة جديدة، لكنها شاعت في العصر الحديث وبشدة نظرا لما يشتكيه أهل هذا العصر من صعوبة في تحصيله وعسر كبير في تعلمه، فحاول أهل العلم المحدثون الولوج في عملية بحث واسعة تشمل جميع الأطراف للخروج بحل فيصل لهذه الدعوة، واختلفت الرؤى من دارس لآخر وبكيفيات متنوعة وأساليب متباينة. وتسعى هذه الدراسة لنقد تلك الجهود وبيانها ومحاكمتها.

ومما انفردت به دراستي الموسومة بـ(أثر المنهج الوصفي في معالجة تعدّد التأويلات النحوية - نماذج تطبيقية) عن الدراسات السابقة أنّها تتناول عددا من الأبواب النحوية بالدراسة والتحليل، موردة الفرضيات والتأويلات في تلك الأبواب، ثم تطبق أصول المنهج الوصفي على تلك الأبواب؛ مثبتة بشكل تطبيقي قدرة تلك الأصول الوصفية على التقليل من الفرضيات والتأويلات النحوية؛ الأمر الذي يفضي إلى تيسير النحو العربي.

المنهج الوصفي:

المنهج الوصفي هو "المنهج الذي يعنى بوصف اللغة من حيث هي تنظيم قائم بذاته" 2. فهو لا يقحم في دراستها الفرضيات والتعليلات والأقيسة العقلية، وقد لاقى هذا المنهج استحسانا وقبولا لدى كثير من الدارسين؛ بفضل سلامة نتائجه [3]. وإذا كان المنهج التاريخي قد طغى على الدراسات اللغوية في مرحلة زمنية معينة فإنّ "ظهور المنهج الوصفي في الدرس اللغوي كان ردّ فعل على المنهج التاريخي الذي سيطر على أعمال اللغويين الأوربيين طوال القرن التاسع عشر"4.

وتؤكد الدراسات اللغوية أنّ الدراسات الوصفية في مراحلها الأولى جاءت خدمة للدراسات التاريخية، وذلك على يد المستشرق برجشتراسر، إلا أنّ الملامح الأولى للأفكار اللغوية الوصفية لدى برجشتراسر لم تنل حضورا في الدراسات اللغوية الحديثة، فاستخدام بعض قواعد الوصفية وأصولها المنهجية لا يعني أنها شكلت منهجًا لغويا مستقلًا. ومن هنا فالدراسات الوصفية لم تنتشر ولم يكتب لها القبول في تلك الفترة من مراحل الدراسات اللسانية ؛ ذلك أنّ الصدارة كانت للمنهج التاريخي والمنهج المقارن، إذ طغيا على الدراسات اللغوية في القرن التاسع عشر.

ويعدّ (فردينان دي سوسير) المنشئ الحقيقي للمنهج الوصفي في الدراسات اللسانية، فهو أول من طبق الأصول الوصفية في الدراسات اللغوية، ونادى بالمنهج اللساني الوصفي منهجًا مستقلًا في البحوث اللغوية، وقد كان لهذا المنهج أبعاده الواضحة في أبحاثه اللغوية بل قد جعله ضرورة لدراسة اللغة؛ فاللغة لدى سوسير كائن حي وهي تحتاج إلى منهج لساني يراعي هذا الجانب في الدراسة والبحث، فالدراسة الوصفية تهتم بدراسة اللغة في مرحلة معينة؛ فهي تمثل ملخصًا لكل النشاطات اللغوية التي يستخدمها المجتمع اللغوي"5.

السمات العامّة للمنهج الوصفي:

تتفاوت المناهج في سماتها وتتباين خصائصها إلّا أنّ المنهج الوصفي هو سيد المناهج في رأي الكثير من الدارسين؛ وذلك لما يتصف به من السمات الإيجابية التي أهلته ليكون الأكثر استعمالاً في الدراسات اللغوية الحديثة عند العرب والمستشرقين، ويمكن تلخيص سماته بالآتي:

1- دراسة اللغة دراسة واقعية، فهو يجمع المعلومات التي تعطي وصفًا دقيقًا للظاهرة اللغوية، وتعطي إضاءة كافية لكشف خصائصها.

2- ينظر إلى اللغة نظرة وصفية تعتمد على الملاحظة المباشرة، ولا يهدف من ذلك إلى وضع قوانين، وأصول وضوابط يفرضها على المتكلمين باللغة، بل يهدف إلى وصف نظام اللغة الصوتي، والصرفي، والنحوي، والمعجمي وصفًا واقعيًا دون تدخل من الباحث" 6.

3- يعدّ المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية الأكثر واقعية من بين مناهج الدراسات اللغوية، كما أنه أسرع في نتائجه التي يمكن أن يُتوصل إليها من بقية المناهج لا سيما التاريخي 7.

4- لا يتعرض المنهج الوصفي لمراحل نشوء الظاهرة اللغوية أو تطورها، فغايته وصف الظاهرة اللغوية دون مقارنتها، أو الوقوف على مراحل تطورها السابقة، وتوصيف الظاهرة كما هي، وهذا ما أفاد النحو التعليمي؛ فقد انتشر المنهج الوصفي في الدراسات التعليمية انتشارًا كبيرًا، إذ عمدت الدراسات التعليمية إلى اتباع المنهج الوصفي في وضع الكتب التعليمية8.

إنّ هذه السمات جعلت المنهج الوصفي مقدما في الدراسات، والأبحاث اللغوية، وأصبحت قواعده وأصوله مرجعًا أساسيًا في تلك الدراسات.

الدراسات اللغوية القديمة والمنهج الوصفي:

يذهب بعض الدارسين إلى أنّ الدراسات اللغوية عند العرب تعدّ تطبيقا لقواعد المنهج الوصفي؛ فالسماع الذي اعتمدوه في تدوين اللغة وجمعها هو أحد أصول المنهج الوصفي، ودراسة اللغة لا يمكن أن تتم إلا بجمع الظواهر اللغوية، ثم بتصنيفها ودراستها، وتجربتها، وصولا إلى النتائج أو القواعد التي تخص هذه الظواهر.

وقد كانت الدراسات النحوية واللغوية تمتزج في بوتقة واحدة، حيث عملوا على جمع اللغة، وتمحيص نصوصها، ودراستها لاستخلاص القواعد منها، كما كانت لهم جهودهم في مجال وضع أسس النحو، وقواعده على أساس ما توصلوا إليه في الميدان اللغوي".9

والناظر في جهود علماء النحو واللغة، المتتبع طرائقهم في جمع اللغة، وتدوينها، وتبويبها، وتأصيلها وتأطيرها، يجد أنّ تلك الجهود تدور بين قواعد المنهج الوصفي، والمنهج المعياري، مبتدئة بالمنهج الوصفي، فالوصفية تتمثل في قواعد السماع والمشافهة والنقل، ثم تصنيف المادة العلمية، وما صاحب ذلك من ثوابت علمية تدور في فلك المنهج الوصفي، أمّا المعيارية فيمثلها القياس والتعليل والتأويل 10.

ويذهب كثير من الباحثين إلى أنّ البذور الأولى للمنهج الوصفي ظهرت لدى العرب في بداية تصنيفهم النحوي، الذي تحول بعد ذلك إلى المعيارية الصارمة القائمة على الفرضيات والعلل والأقيسة " وإذا كان التعليل مما عابه النحاة المعاصرون على نحاتنا الأوائل، ومنهم سيبويه

باعتباره سلوكاً يتنافى مع المنهج الوصفي فإن ذلك لا يقف حائلاً دون عدّ منهج يونس، والخليل، وسيبويه، والكسائي منهجًا وصفيًا، أو فطريًا"11.

ومن المصنفات الحديثة التي نصرت هذا الرأي "المنهج الوصفي في كتاب سيبويه " إذ أثبت الباحث نوزاد حسن أنّ الأسس الحقيقية التي يستند إليها المنهج الوصفي الحديث هي نفسها التي اعتمدها سيبويه في كتابه (الكتاب)12. كما أكّد أنّ العرب عرفوا مبادئ ذلك المنهج وهو ما يظهر في شروطهم التي وضعوها لنقل اللغة وللبيئة التي تؤخذ منها.

فالنحو تستخلص قواعده من أساليب العرب وطرائقهم التي وصلت بالسماع والرواية والمشافهة، وهي ذاتها قواعد وركائز المنهج الوصفي، فأصحاب علم اللغة الحديث يرون أنّ مهمة الدارس ينبغي أن تقتصر على وصف الواقع اللغوي دون تصرف ولا تغيير، فإن كان ما هو موجود معوجاً فليس لأحد أن يقومه بالفرضيات والتعليلات والتقديرات التي كانت سببا في تعقيد النحو وصعوبته، وإنما ينبغي له أن يلاحظ عوجه كما هو، أمّا أن تمتد الأيدي والألسن لتعديل النطق والتصرف فيه فهو أمر ينافي مهمة الباحث كما يقرر ذلك الوصفيون المحدثون؛ لذلك عدوا ضوابط النحاة، وشروطهم وتعليلاتهم أمرًا لا يمكن قبوله، فهو يتنافى مع أصول المنهج الوصفي13.

والسماع من أصول المنهج الوصفي التي طبقها النحاة في دراساتهم اللغوية، يقول ابن فارس مشيرا إلى ذلك:" تؤخذ اللغة اعتيادًا كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات، وتؤخذ تلقنًا من ملقن، وتؤخذ سماعًا من الرواة الثقات، ذوي الصدق والأمانة "14. فابن فارس ينبه على طرائق تلقي اللغة، وتعلمها، واكتسابها، ونقلها، فالسماع عند ابن فارس أداة من أدوات التعلم، أمّا السماع المنهجي فهو طريقة لنقل اللغة ودراستها، وفي كلامه السابق ما يشير إلى بعض شروط النقل والسماع.

ولا شكّ أنّ ما قام به اللغويون العرب يعدّ دراسة تحليلية وصفية فذة للغتنا15، كما يؤكد ذلك أنيس فريحة، إذ يقول: " يظنّ أصحاب المنهج الوصفي الحديث في الغرب أنهم اكتشفوا شيئاً عظيماً مستحدثاً "16، ورغم أنّ المنهج الوصفي في الدرسات اللسانية الحديثة يعدّ منهجا متكاملا منضبط الأصول والقواعد إلا أنّ أصوله ظهرت في مراحل مبكرة من الدراسات اللغوية فابن جني في نظرته إلى العامل النحوي، وابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) يعتبران أول من أرسى قواعد المنهج الوصفي، فالأصول الوصفية الأولى عربية المنشأ، يؤكد ذلك الدكتور

عبده الراجحي، إذ يقول: " إلا أنَّ ذلك كلَّه يلفتنا إلى أن كتب النحو العربيّ حافلة، بمادةٍ صالحة جدًّا عن العربية، وهذه المادة - وإن تكن في مستوى لغويٍّ وزمانيٍّ ومكانيٍّ معيَّن- تَقِفُنا على طريقة القدماء في تناول الظاهرة اللغويَّة، وهي طريقة لا تبتعد - في جوهرها - عن كثيرٍ مما يقرِّره الوصفيُّون"17.

والمتتبع لأصول المنهج الوصفي يجد أنّ السماع والرواية والمشافهة هي أهم الأصول التي انطلق منها علماء اللغة والنحو في جمع المادة اللغوية، وتدوينها، وقد استنبطوا قواعد اللغة وأحكامها، فالدراسات النحوية العربية بدأت وصفية عند البصريين والكوفيين، تنطلق من السماع والتدوين، ثم الدراسة والتصنيف. وجهود العرب القدماء قامت على جمع المادة اللغوية من مظانها،إذ اهتموا بالقبائل العربية التي تتسم بالفصاحة والثقة، ثم جاءت مرحلة التصنيف والتقعيد، القائمة على اللغة المسموعة أو الشواهد اللغوية والنحوية في مرحلة الاحتجاج.

يؤكد ذلك تمام حسان إذ يقول:" إنّ تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جدية لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة، يقوم على جمع المادة وروايتها ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم"18

فالسماع والاتصال المباشر بالقبائل العربية في عصور الاحتجاج من أظهر أصول المنهج الوصفي في الدراسات النحوية، وما قام به علماء العربية من رحلة في جمع اللغة وتدوينها ومشافهة أهلها والنقل المباشر عنهم يدل على عنايتهم بالواقع اللغوي، وإدراكهم أهمية الاتصال بالبيئة اللغوية ؛ للوقوف على مستويات اللغة، وطرائق التخاطب ؛ باحثين عن اللغة الأنموذج. يؤكد ذلك الجاحظ قائلا:" إنّه ليس في الأرض كلام هو أمتع و لا أنفع ولا أنقى و لا ألذ في السماع، و لا أشد اتصالا بالعقول السليمة، ولا أفتق للسان، و لا أجود تقويمًا للبيان من طول استماع حديث الأعراب العقلاء الفصحاء" 19. فالاتصال المباشر بالواقع اللغوي، وجمع الآثار اللغوية من أفواه أصحابها هي أصول وصفية خالصة.

وقد كانت جهود اللغويين والرواة متنوعة في هذا الجانب، فمنهم من خالط الأعراب ونزل معهم، وأدام المكث بينهم ومن هؤلاء أبو عمرو بن العلاء الذي خالط الأعراب قرابة أربعين سنة وسجل عنهم من الروايات ما ملأ بيته إلى قرابة السقف20.

إنّ هذا الأصل من أصول المنهج العربي في السماع هو ما قامت عليه المناهج اللسانية الحديثة ونادت به، فقد دعوا إلى الانطلاق من واقع اللغة، وأكدوا ضرورة التوجه إلى الإنسان صاحب اللغة في مجتمع لغوي واحد، وذلك من خلال الاستعمال الحي للغة، وهو ذاته ما قام به اللغويون

العرب في جمع اللغة ووصفها وتصنيفها، ثم استنباط قواعدها وأصولها21. فالمنهج الوصفي طغى على باكورة الجهود النحوية ؛ إذ سعى علماء العربية لجمعها من مظانها، ويمكن اعتبار المدرسة الكوفية أكثر اهتمامًا بالأصول الوصفية من المدرسة البصرية،وذلك من خلال النظر في أصول المدرستين ومنطلقاتهما.

ولو أنّ الدرسات النحوية ظلت قائمة على المنهج الوصفي دون أن تتحول إلى المعيارية الصارمة لوجدنا قواعد النحو بعيدة عن التعقيد والصعوبة المتمثلة في التعليل والتأويل والأقيسة والفرضيات. والمعيارية القائمة على الفرضيات والاقيسة جاءت في المرحلة الثانية من الدرسات النحوية العربية، إذ تتمثل الوصفية في قواعد السماع والمشافهة والنقل، ثم تصنيف المادة العلمية وما صاحب ذلك من ثوابت علمية تدور في فلك المنهج الوصفي،أما المعيارية فيمثلها القياس والتعليل والتأويل 22.

المنهج المعياري في الدرسات النحوية العربية:

مفهوم المنهج المعياري، ونشأته:

يقوم المنهج المعياري على " فرض القاعدة، فهو يبدأ بالكليات وصولا إلى ضبط الجزئيات "23 وهو يسعى إلى وضع القاعدة، ثم يجعل من هذه القاعدة معيارًا يحاكم به اللغة، ويميز بين خطئها وصوابها، وهذا ما يفسر كثرة الفرضيات والتعليلات والتأويلات التي تضفي تعقيدا على الدراسات النحوية.

المعيارية لغة: القياس والأنموذج، وكل ما اتخذ أساسًا للمقارنة، وعيار الشيء ما جُعل نظامًا له، وتقول العرب عايرت المكاييل والموازين، والمعيار على وزن مفعال24. فالمعيارية ميزان توزن به اللغة، ويعرف به صحيحها من سقيمها، وقد ساد هذا المنهج الدراسات اللغوية القديمة بعد البدايات الوصفية الأولى، وقد بدأ وصفيّا، أي أنّه قام في البداية على سماع المادة اللغوية وجمعها، وروايتها للخروج بعد ذلك بقواعد لها طبيعة الوصف اللغوي، لكنّ هذا المنهج سرعان ما تحول إلى معياريّ صارم. وإلى هذه الحقيقة أشار الدكتور صبحي الصالح، فالعرب بدؤوا دراساتهم اللغوية والنحوية انطلاقًا من أصول المنهج الوصفي " ولكنّ هذا المنهج السليم سرعان ما انحرف واعتوره الضعف، منذ أنْ استبدل العرب القواعد بالحقائق، والمعايير بالوقائع، والإلزام المتسلط بالوصف الدقيق الأمين، وبدأ الناس يسمعون من اللغويين مثل هذه اللهجة الجازمة الحاسمة: وليس لنا اليوم أنْ نخترع، ولا أنْ نقول غير ما قالوه، ولا أنْ نقيس قياسًا لم

يقيسوه؛ لأنّ في ذلك فساد اللغة وبطلان قواعدها، ونكتة الباب أنّ اللغة لا تؤخذ قياسًا نقيسه الآن نحن"25.

والمعيارية عند دعاتها أفضل وسيلة للحفاظ على اللغة في أنموذجها الأمثل وصورتها الأكمل وإلى ذلك يشير كمال بشر: " أمّا المعياريون فلهم موقف مخالف تجاه هذا الجديد، أو هذا التغير الذي يصيب اللغة، هذا التغير إنْ خرج عن قواعد اللغة المتفق عليها والخاضعة للضوابط المرسومة، عدّ خطأ صرفًا أو نوعًا من اللحن أو الانحراف في أقل تقدير، إنّ هؤلاء المعيارين يفرضون القواعد ويفرضون الالتزام بها، إذ اللغة عندهم "ما يجب أنْ يتكلمه الناس"، إنّهم ينهجون المنهج المعياري الذي يعني بوضع معايير ومقاييس لغوية معينة ينبغي اتباعها والأخذ بها دائمًا وأبدًا: فما جاء على وفق هذه المعايير والمقاييس فهو صواب، وما جاء على خلاف ذلك فهو خطأ"26. فهي تنتقي من المسموع، ما تراه منسجمًا، أو معبرًا عن عامة الاستعمال ؛ ومن هنا اضطر علماء اللغة إلى التقدير والتأويل، والفرضيات، والتأويلات، هذا ما يؤكده تمّام حسّان في وصفه منهج النحاة، وتقديمهم القواعد على المسموع، وإلزامهم المتكلمين بها:" ولقد تعلقت الإباحة وعدمها بقواعد معيارية تفرض نفسها على الاستعمال وعلى المسموع، وكان توصل النحاة إلى هذه القواعد نتيجة نشاط استقرائي تحليلي للغة، سواء في ذلك مفرداتها وتراكيبها ولكنهم بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد أحكامًا، فكانت في نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع ، ومن ثَمَّ أعملوا فيما خالف قواعدهم من النصوص حِيَل التخريج والتأويل والتعليل"27.

فالنحو في مرحلته المعيارية يسعى إلى ضبط القواعد على الأنموذج الأمثل من المسموع وتأويل ما لا يتوافق معها من بقية المسموع تأويلا قائم على الفرضيات وإن كانت بعيدة متكلفة ؛ ولذا " عكف النحاة على اللغة ينعمون فيها النظر، يسبرون غورها، فاستبطنوا دخائلها واستجلوا غوامضها، وأحصوا مسائلها واستقروا دقائقها، فما جرى من كلام العرب على سنن استنبطوا حكمه، وحملوا غير المنقول على المنقول منه وجعلوه قياساً لنظائره"28. وقد أشار إلى ذلك الجرجاني، إذ يقول: " اعلم أنه ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها. "29.

فالقواعد حاكمة على الكلام وأهله كما يظهر في كلام الجرجاني، فلا تجوز مخالفتها ولا الخروج عنها، وعلم النحو" صناعة علمية، ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب

استعمالهم لتعرف النسبة من صبغة النظم، وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى" 30. وهو " علم بأقيسة تغيير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب" 31. وقد انتقد ذلك تمام حسان في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية) إذ يقول:"وبذا أصبحت الروايات القديمة مقاييس متحجرة كان من الواجب في رأي النحاة على طلاب الفصاحة أنْ يحتذوها، وبدأ الكلام عند هذا الحد فيما يجوز وفيما لا يجوز من التراكيب، بل بدأ الكلام فيما يجب منها أيضًا" 32. ومن أجل ذلك لجأ النحاة إلى التأويل، والتعليل والتقدير ؛ الأمر الذي انعكس على النحو العربي تشعبا وتعقيدا.

المعيارية والدراسات اللغوية الحديثة:

لقد كان لظهور المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية الغربية، وانتشاره في القرن العشرين تأثير على الدراسات اللغوية في المشرق العربي ؛ ومن هنا تعرض المنهج المعياري في الدراسات النحوية الحديثة لكثير من النقد، والمؤاخذات، إذ تناول الباحثون هذا المنهج التراثي القديم، بالقراءة والنقد والموازنة بينه وبين المناهج اللسانية الأخرى التي ظهرت على الساحة اللغوية، ومن أشهرها المنهج الوصفي. ويشير الدكتور إسماعيل عمايرة إلى بعض هذه الدراسات، فيقول:"ويكفي أنْ أشير من بين هذه الدراسات إلى كتاب (اللغة بين المعيارية والوصفية) لتمّام حسّان، إذ وازن فيه بين هذين المنهجين: المعيارية والوصفية، وكان واضح الترجيح للوصفية وواضح النقد للمعيارية، وتناول أحمد سليمان ياقوت، المعيارية والوصفية، في كتابه(الكتاب بين المعيارية والوصفية) وقد اجتهد فيه في تصنيف نماذج من مواقف سيبويه التي رأي فيها توافقًا مع الوصفية، ونماذج أخرى عدها معيارية، ولا يخفى مدى تأثر هذه الدراسة بالدراسة السابقة لتمام حسان، انتصارًا منه للوصفية على حساب المعيارية"33.

ويؤكد الدكتور محمود حجازي أنّ المنهج المعياري لا مكان له اليوم في الدراسات اللغوية حيث أصبح المنهج الوصفي مهيمنًا على الدراسات اللغوية فيقول:" وأصبح المنهج الوصفي المنهج السائد في السنوات العشر الماضية عند أكثر المشتغلين بعلم اللغة الحديث في كل أنحاء العالم"34.

لقد تعرضت أصول المنهج المعياري لكثير من الانتقادات، ومما أخذه المحدثون على المعياريين العرب طريقة احتجاجهم بالمادة اللغوية المسموعة والمجموعة، فهم بنتقون من المسموع ما يبنون عليه قواعدهم، وهذا ما أخذه عليهم الدكتور محمد عيد إذ يقول "ليس من حق النحاة أنْ

ينتقوا ويختاروا مستوىً واحدًا من بين مستويات، اللغة بل إنّ الواجب العلمي أنْ يلاحظ عالم اللغة كل صور الاستعمال دون الاحتفاء ببعضها على حساب الآخر" 35.

فالذي ينبغي أنْ يراعى هو الاستعمال وظروفه فقط فإذا تدخل الباحث في ذلك فانتقى واختار - كما فعل النحاة - فقد أساء إلى الاستعمال والدراسة36.

ويرى الدكتور إسماعيل عمايرة أنّ المعيارية هي المنهج الذي حفظ اللغة العربية انفرادها وعمل على بقائها وديمومتها من خلال معايير الخطأ والصواب، فلا يمكن للمعيارية أنْ تحقق غايتها لو أنّها تعاملت مع لغة كلّ قبيلة وحدها، فيقول:" وهنا ينهض دور" المعيارية "التي تسعى إلى أنْ تظلّ الأجيال على تواصل، وهي المنهج الذي سار عليه علماء التراث في تقعيد اللغة، وعرف باسم المعيارية ؛لأنّه يرمي إلى الحفاظ على معايير الصواب في اللغة برصد قواعدها، واستعمالاتها"37.

ويشير صاحب كتاب (مآخذ المحدثين على النحو العربي) إلى ما تعرض له النحو العربي ممثلًا بمنهجه المعياري من نقد ومآخذ، فيقول:" وفي العصر الحديث بدأت تظهر أصوات ناقدة للنظرية النحوية القديمة، وبرزت دراسات نقدية كثيرة كانت محورًا لها، ولعل أشهر تلك المحاولات في ذلك الوقت دعوة الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى نبذ هذه النظرية ووضع نظرية بديلة تقوم على استبعاد عمادها وهي نظرية العامل "38.

التطبيقات الوصفية على المسائل النحوية:

يقوم النحو العربي في عامة مسائله على المعيارية الصارمة، حيث يفترض القاعدة النحوية بناء على نوع من الاستقراء غير الكامل، ثم يسعى لتأويل ما يخرج على القاعدة المقررة ؛ ليتوافق معها وإنْ كان هذا التأويل بعيدا ومتكلفا. وأكثر هذه التاويلات تقوم على الفرضيات التي أدّت إلى تعقيد النحو وصعوبته.

ويسعى الباحث إلى اختيار مجموعة من المسائل النحويّة ودراستها من الجانب المعياري القائم على الفرضيات والتاويلات، ثم تطبيق أصول المنهج الوصفي على هذه الأبواب النحوية ؛لإثبات إمكانية إقصاء الفرضيات والتعليلات النحوية التي أثقلت النحو العربي ونحت به إلى الصعوبة والتعقيد.

المسألة الأولى: وجوب تعريف المبتدأ:

هذا ما يقرره النحاة بناء على استقراء نماذج متنوعة من الكلام العربي في مرحلة الاحتجاج اللغوي، ورغم أنّ نماذج أخرى من الكلام العربي جاءت على خلاف هذه القاعدة المقررة إلّا أنّ

النحاة قد استبعدوا تلك النماذج حاكمين عليها بالقلة والشذوذ، أو محاولين تأويلها؛ لتناسب ما قرروه في هذا الباب.

يقول ابن الناظم في شرحه على الألفية: "الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة، لأنّ الغالب في النكرة ألّا يفيد الإخبار عنها"39.هكذا يقرر النحويون وجوب الابتداء بالمعرفة، ويعللون ذلك بأن الإخبار عن المجهول لا تتحصل به الفائدة؛ فلم يجوزوا الابتداء بها إلا بشرط الإفادة. ويشير ابن هشام إلى ما ذكره النحاة من المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة فيقول: " لم يعول المتقدمون في ضابط ذلِك إِلَّا على حُصُول الْفَائِدَة وَرَأى الْمُتَأَخّرُونَ أَنه لَيْسَ كل أحد يَهْتَدِي إِلَى مَوَاطِن الْفَائِدَة فتتبعوها فَمن مقلٍ مخلٍ وَمن مكثرٍ موردٍ مَا لَا يصلح أَو معدد لأمور متداخلة وَالَّذِي يظْهر لي أَنَّهَا منحصرة فِي عشرَة أُمُور " 40.

والناظر في الكتب النحوية يجد بعض النحاة قد أوصل ما حصره ابن هشام في عشرة مما يسوّغ الابتداء بالنكرة إلى ثلاثين مسوغا. ولا شك أنّ مثل تلك التفصيلات تثقل كاهل النحو وتجعله صعبا عسيرا على دارسه وطالبه.

ومن المقرر في الدارسات النحوية أنّ الاستدلال بالشاهد النحوي سمة عامة من سمات المصنفات النحوية واللغوية، وكتب المعاني والإعراب والتفسير اللغوي خاصة؛ وذلك لما له من أهمية في تأصيل القواعد النحوية، وإثباتها وإبراز المعاني والدلالات اللغوية، فالشاهد النحوي جوهري وأساسي في كل ما له علاقة بالدرس اللغوي والنحوي، على مستوى التفسير، والتعليل والتحليل، والتأصيل اللغوي والنحوي؛ فقواعد اللغات تؤسَّس في ضوء كلام الناطقين بها، وتبنى على استقراء اللغة المستمدة من واقع الاستعمال.

وما يستوقف الدارس هنا أنّ الشواهد النحوية في هذا الباب لا تقتصر على ما يؤيد القاعدة، بل هناك شواهد تخالفها، وعند الرجوع إلى قواعد المنهج الوصفي نجد أنّ إهمال الشواهد أو تأويلها يعدّ سلوكا مرفوضا في الدراسات اللسانية الوصفية، بل إنها تشكل قاعدة يجب إعمالها بعيدا عن التأويل والفرضيات؛ الأمر الذي يخلص النحو من هذه الفرضيات ويجعل القواعد النحوية موافقة للمنطوق العربي في عصور الاحتجاج وإن تنوع ذلك المنطوق.

فمن الشواهد التي ورد فيها مجيء المبتدأ نكرة قوله – تعالى -: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (41) وفي مثل هذا الشاهد القرآني يلجأ النحاة إلى التقدير والفرضيات ؛ الأمر الذي يضفي على النحو صعوبة وتعقيدا، يقول مكيّ بن أبي طالب :" رفعت

سُورَة على إضمار مُبْتَدأ تَقْدِيره هَذِه سُورَة وأنزلناها صفة لسورة وانما احْتِيجَ الى اضمار مُبْتَدأ وَلم ترفع سُورَة بِالِابْتِدَاءِ لِأَنَّهَا نكرَة وَلَا يبتدأ بنكرة الا أَن تكون منعوتة واذا جعلت " **أَنْزَلْنَاهَا** " نعتا لم يكن فِي الْكَلَام خبر لَهَا لِأَن نعت الْمُبْتَدَأ لَا يكون خَبرا لَهُ فَلم يكن بُد من إضمار مُبْتَدأ ليَصِح نعت السُّورَة بأنزلناها وَقَرَأَ عِيسَى بن عمر سُورَة أنزلناها بِالنّصب على إضمار فعل تَفْسِيره أنزلناها تَقْدِيره أنزلنَا سُورَة أنزلناها وَلَا يجوز أَن يكون أنزلناها صفة لسورة على هَذِه الْقِرَاءَة لِأَن الصّفة لَا تفسر مَا يعْمل فِي الموصوف كَمَا أَن الصِّلَة لَا تفسر مَا يعْمل فِي الْمَوْصُوف وَقيل إن النصب على تَقْدِير اتلُ سُورَة أنزلناها فعلى هَذَا التَّقْدِير يحسن أَن يكون أنزلناها نعتا للسورة لِأَنَّهُ غير مُفَسّر لِلْعَامِلِ فِي السُّورَة "42.

ولك أنْ تتأمل هذه التخريجات والفرضيات، وما تشمله من صعوبة وتعقيد يجعل دارس النحو يعرض عن دراسته، والإفادة منه في تقويم لغته ولسانه.

وبالرجوع إلى قواعد المنهج الوصفي يمكن التخلص من كل هذه الفرضيات، وذلك بإعمال هذا الشاهد النحوي؛ لبناء قاعدة أشمل من القاعدة القائمة على النظرة المعيارية الضيقة، فالمبتدأ يجوز أن يأتي نكرة كما يجوز أن يأتي معرفة دون الحاجة إلى كل هذه التأويلات والفرضيات.

وقد جاءت مجموعة من الشواهد التي تؤكد جواز الابتداء بالنكرة، لكنّ النحاة سعوا إلى تأويلها حماية للقاعدة المعيارية، ومن تلك الشواهد:

" فيومٌ علينا ويومٌ لنا... ويومٌ نساء ويومٌ نسر[43]

يقول ابن الحاجب: له تأويلان: أحدهما: أنّ الخبر محذوف، والأخبار كثير حذفها إذا كان في الكلام دليل عليها، وتقديره: فمن هذه الأيام يوم علينا ويوم لنا مثله"44

والثاني: أن يكون قولك: علينا، هو الخبر، ويكون المصحح للابتداء الصفة المعلومة، وتقديره: فيوم من الأيام المتقدمة علينا ويوم منها لنا، مثل قولهم: السمن منوان منه بدرهم، فلو لم تقدر "منه" لم يستقيم45.

وبدلا من اللجوء إلى هذه التأويلات، وإنكار الشواهد الواضحة، يمكن القول: إنّ الابتداء بالكلمة لا علاقة له بكونها نكرة أو معرفة، بل ذلك منوط بالشرط العام في الكلام، وهو أن يكون ذا فائدة يجهلها السامع سواء في ذلك المبتدأ النكرة والمعرفة، فكم من نكرة يصح الابتداء بها لإفادة الحكم عليها إفادة جديدة، وكم من معرفة لا يصح الابتداء بها لعدم إفادة الحكم عليها أية فائدة.

وهنا يبرز دور المنهج الوصفي في دراسة اللغة، ذلك المنهج الذي لا يقحم في دراستها الفرضيات والتعليلات والأقيسة العقلية، بل هو منهج لغوي خالص يصف اللغة المدروسة كما هي.

وانطلاقا من أصول ذلك المنهج يمكن العدول عن هذه التأويلات والفرضيات بإعمال الشواهد الواردة في الباب؛ فنحكم بجواز الابتداء بالنكرة كما نحكم بجواز الابتداء بالمعرفة، فالاستعمال العربي جاء بصورتي الابتداء، وإنْ كان الابتداء بالمعرفة أكثر شيوعا وانتشارا.

إنّ الرجوع إلى أصول المنهج الوصفي في هذه المسألة يعطينا تصورا عاما عن الاستعمال العربي في عصور الاحتجاج، إذ يجعل القاعدة النحوية أكثر اتساعا ومرونة لتشمل كل ما استعمله العرب؛ الأمر الذي يغنينا عن التأويل والتعليل والتطويل.

المسألة الثانية: وجوب تعريف أسماء الأفعال الناسخة (كان وأخواتها):

الأصل في كان وأخواتها أنْ تعمل في ركني الجملة الاسمية، وهما المبتدأ والخبر، وقد نقلنا عن النحاة في المسألة الأولى أنهم يمنعون الابتداء بالنكرة، ويؤولون كل ما خالف ذلك من الكلام المنقول عن العرب؛ لتستقيم القاعدة على نسق نحوي واحد لا ينخرم.

وتعدّ هذه المسألة فرعا وتابعا للمسألة السابقة، فأسماء الأفعال الناسخة هي في أصلها المبتدأ الذي يشترط النحاة تعريفه؛ ومن هنا يشترط أن تكون أسماء الأفعال الناسخة معرفة ويمنعون ورودها نكرة، ويحاولون تأويل كل ما ورد بخلاف ذلك تارة، وحمله على الضرورة التي لا يقاس عليها تارة أخرى.

والناظر في هذا الباب النحوي يجد كلاما مطولا للنحاة في التأويل والتعليل، بل يجد النحاة يتباينون في تأويلاتهم وتعليلاتهم دفاعا عن القاعدة المعيارية، الأمر الذي يدخل دارس النحو في موجة من الآراء النحوية التي تنعكس على النحو صعوبة وتعقيدا.

ورغم ما يقرره النحاة في هذه المسألة فقد جاءت بعض الشواهد النحوية على خلاف ما قرره النحاة من وجوب التعريف في أسماء الأفعال الناسخة، ومن ذلك:

قول حسّان بن ثابتٍ الأنصاريّ - ﷺ-:

كأنّ سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأسٍ... يكون مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ46

ورغم ما في البيت من شاهد نحوي واضح على مخالفة القاعدة المقررة إلّا إنّ النحاة لا يرون الاستدلال به على جواز ورود النكرة اسما لكان وأخواتها، فابن يعيش يرى ذلك من باب الضرورة

التي لا يقاس عليها، إذ يقول: "الشاهد فيه نصب "المزاج" بأنّه خبرُ "يكون"، وهو معرفة، ورفعُ "العسل" و"الماء" بأنه اسمُها، وهو نكرة ضرورة كون القافية مرفوعةً" 47.

ثم بدأ يبحث عن مسوغ آخر غير الضرورة قائم على التأويل والفرضيات، فيقول: "وهو في هذا البيت أسهل من الذي قبله من حيث كان "المزاج" مضافًا إلى ضميرِ "سبيئة"، وهي نكرة. وضميرُ النكرة لا يفيد المخاطبَ أكثرَ ممّا يفيده ظاهرُها، وإن كان المضمر معرفة من حيث يعلم المخاطب أنه عائدٌ إلى المذكور، إلا أن المذكور غير متميّز، فكانَ حكمه حكم النكرة مع أنّ "عسلًا" و"ماءً" جنسان، ولا فرقَ بين تعريف الجنس وتنكيره من حيث لم يكن لأجزائه لفظٌ يخصّه، بل يُعبَّر عنه بلفظ الجنس. فإذًا لا فَرْقَ بين قولك: "عسلٌ"، و"العسلُ"، إذا أُريد الجنس. ألا ترى أنك تقول: "عندي عسلٌ"، و"عندك درهمٌ منه"، و"عندي عسلٌ"، و"عندك كثيرٌ". وقد رواه أبو عثمان المازنيّ "يكون مزاجُها عسلًا وماءُ" برفع "المزاج" على أنه اسمُ "يكون" وهو معرفة، و"عسلًا" الخبر، وهو نكرة على شرط الباب. و"ماءٌ" مرفوع حَمْلًا على المعنى، لأنّ كلّ شيء مازَجَ شيئًا، فقد مازَجَه الآخرُ، فصار التقدير: ومازَجَهُ ماءٌ، أي: خالَطَهُ"48.

وفيْ ما ذكره ابن يعيش تكلف واضح وتعسف لردّ الاستدلال بهذا الشاهد النحوي، والناظر في عامة كتب النحو يجد أصحابها يجتهدون وسعهم في تأويل كل الشواهد النحوية المخالفة لما قرروه من القواعد وإن تعددت هذه الشواهد أو كثرت.

ومما جاء مخالفا للقاعدة المعيارية في هذا الباب قول خداش بن زهير:

فإنّك لا تُبالِي بعد حَوْلٍ... أظَبْيٌ كان أُمَّك أم حِمارُ49

ويحاول ابن يعيش أنْ يجد له عددا من التأويلات أو الفرضيات التي تخرجه عن الاستدلال به في مخالفة القاعدة، فيقول: "والشاهد فيه جعلُ اسمِ "كان" نكرةً، والخبرِ معرفة؛ لأنها أفعالٌ مشبّهة بالأفعال الحقيقيّة، وفي الأفعال الحقيقية يجوز أن يكون الفاعل نكرة، والمفعول معرفة، فأُجريت هذه الأفعال مجراها في ذلك عند الاضطرار "50.

ولا يخفى أنّ التسليم بما جاء عن العرب والقول بمقتضاه في الاستعمال والتقعيد أولى البحث عن فرضيات بعيدة لردّه؛ الأمر الذي كان له دورٌ واضح في تعقيد النحو وصعوبته وتشعبه.

وبعد هذا التأويل الذي ذكره ابن يعيش ينقل تأويلات أخرى لبعض النحاة، فيقول: "وقد ذهب بعضهم إلى أن "ظبيًا" في قولك: "أظبي كان أُمَّك أم حمار" مرتفع بـ "كانَ" مضمرة تُفسِّرها "كانَ" هذه الظاهرةُ؛ لأنّ الاستفهام يقتضي الفعل، فعلى هذا يكون الاسم نكرة والخبر معرفة. ولا

يحسن ذلك عندي؛ لأنّ الاسم إذا وقع بعد همزة الاستفهام، وإن كان خبرُه فعلًا، فارتفاعُه بالابتداء. ولا يحسن ارتفاعُه بفعل محذوف، إلّا مع "هَلْ"، وقد تقدّم نحو ذلك51".

وينطبق على هذه التأويلات ما قرره عبد الرحمن أيوب، إذ يرى أنّ تأثر النحو العربي بالفلسفة اليونانية، وطغيان منطق أرسطو عليه هو السبب الذي جعله يعاني من المعيارية الصارمة التي قامت عليها عامة الدراسات والمصنفات النحوية القديمة - حسب رأيه - فالنحو العربي في نظره يبني قواعده على اعتبارات عقلية، فهو يفرض القاعدة قبل أن يستقرئ الأمثلة والشواهد النحوية، وهذا النوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث 52.

فالشواهد النحوية السابقة تشكل صورة من صور الاستعمال العربي في مرحلة الاحتجاج النحوي، ولا يجوز لدارسي النحو العبث بهذه الاستعمالات أو إهمالها نصرة للمنهج المعياري الذي سيطر على المصنفات النحوية في المرحلة الثانية من التصنيف النحويّ.

هذا ما يقرره المنهج اللساني الوصفي، وهذا ما يدعو إليه، ولا شكّ أنّ العمل بمقتضى تلك الأصول الوصفية يقدم لنا صورة جديدة للنحو العربي خالية من الفرضيات والتأويلات والأقيسة العقلية الفلسفية.

المسألة الثالثة: وجوب تنكير الحال وامتناع تعريفه:

تقوم المعيارية على فرض القواعد المبنية على استقراء غير تام، فالمسموع لا يشمل اللغة شمولًا عامًا، والقواعد المستخرجة لا تنبني على المسموع كله، بل تنتقي منه، ما تراه منسجمًا، أو معبرًا عن عامة الاستعمال ؛ ومن هنا اضطر علماء اللغة إلى التقدير والتأويل، والحكم على بعض الظواهر اللغوية التي تخرج عن القواعد أو تخالفها، بأحكام معيارية كالشذوذ والقلة، والاستبعاد. يقول تمّام حسّان مشيرًا إلى منهج النحاة، وتقديمهم القواعد على المسموع، وإلزامهم المتكلمين بها:" ولقد تعلقت الإباحة وعدمها بقواعد معيارية تفرض نفسها على الاستعمال وعلى المسموع، وكان توصل النحاة إلى هذه القواعد نتيجة نشاط استقرائي تحليلي للغة، سواء في ذلك مفرداتها وتراكيبها، ولكنهم بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد أحكامًا، فكانت في نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع، ومن ثَمَّ أعملوا فيما خالف قواعدهم من النصوص حِيَل التخريج والتأويل والتعليل"[53].

ومن هذه القواعد المعيارية المقررة أنّ الحال في الاستعمال العربي الفصيح لا يكون إلا نكرة، وكل ما جاء مخالفا لهذه القاعدة المقررة لا بدّ من تأويله أو ردّه إلى الضرورة، ولا يجوز أن يقاس عليه أو يستشهد به.

يقول ابن يعيش مقررا هذه القاعدة ناقلا عن أئمة النحاة تأويل ما خالفها من المسموع:" قال صاحب الكتاب: "ومن حقها أنْ تكون نكرة، وذو الحال معرفة، وأما "أرسلها العراك"، و"مررت به وحده"، و"جاؤا قضهم بقضيضهم"، و"فعلته جهدك، وطاقتك"، فمصادر قد تكلم بها على نية وضعها في موضع مالا تعريف فيه، كما وضع "فاه إلى فيّ" موضع "شفاهًا"، وعُنِى معتركة، منفرداً وقاطبة وجاهداً. ومن الأسماء المحذوِ بها حذو هذه المصادر قولهم: "مررت بهم الجماء الغفير"، وتنكير ذي الحال قبيحٌ، إلا إذا قدمت عليه "54.

وقد جاءت الشواهد النحوية تخالف هذه القاعدة كما ورد فيْ ما نقله ابن يعيش آنفا، لكنّ النحاة لم يقبلوا بما في تلك الشواهد من استخدام عربي فصيح؛ لأنّ ذلك الاستعمال يخالف القاعدة المعيارية التي بنوها على عامة الاستعمال كما يزعمون، فما جاء من الاستعمال العربي مخالفا لها فلا بدّ من تأويله، أو نسبته إلى الضرورة التي لا يقاس عليها.

إنّ الشواهد النحوية التي تخالف القاعدة هي استعمال عربي فصيح، والذين نطقوا به هم العرب الأقحاح في عصور الاحتجاج؛ لذا فإنّ المنهج الوصفي يرفض هذا التحكم القائم على إقصاء الشواهد بحجة المحافظة على القاعدة، ويرون في هذه الشواهد توسيعا للقاعدة وتنويعا للاستعمال العربي الصحيح.

ومن تلك الشواهد قول لبيد:

فأرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذُدْهَا... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ55

وفي تأويل هذا الشاهد؛ ليوافق القاعدة المقررة يذهب ابن يعيش مذهبا بعيدا فيقول: " فنصب "العِراكَ" على الحال، وهو مصدرُ "عَارَكَ يُعَارِكُ مُعارَكَةً، وعِراكًا"، وجعل "العِراكَ" في موضع الحال، وهو معرفةٌ إذ كان في تأويل مُعْتَرِكَةٌ. وذلك شاذٌّ لا يُقاس عليه، وإنّما جاز هذا الاتّساعُ في المصادر؛ لأنّ لفظها ليس بلفظ الحال، إذ حقيقةُ الحال أن تكون بالصفات، ولو صرّحت بالصفة لم يجز دخولُ الألف واللام فلم تقل العربُ: "أرسلها المعترِكة"، و"لا جاء زيدٌ القائمَ"، لوُجودِ لفظ الحال والتحقيقُ أنّ هذا نائبٌ عن الحال، وليس بها، وإنّما التقديرُ: أرسلها معترِكةً، ثم جُعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابَهته له، فصار "تعترِكُ". ثمّ جُعل المصدر موضع

الفعل لدلالته عليه، يقال: "أَوْرَدَ إبله العِراكَ" إذا أوْردها جميعًا الماء، من قولهم: "اعترك القومُ"، أي: ازدحموا في المُعْتَرَك"56.

وليس يخفى على الناظر مقدار التكلف الزائد فيما قاله ابن يعيش؛ نصرة للقاعدة التي يرونها تمثل الاستعمال العربي الأعمّ.

يقول تمّام حسّان ناقدا منهج النحاة، في تقديم القواعد على السماع، وإلزامهم جمهور العربية بها: "ولقد تعلقت الإباحة وعدمها بقواعد معيارية تفرض نفسها على الاستعمال وعلى المسموع وكان توصل النحاة إلى هذه القواعد نتيجة نشاط استقرائي تحليلي للغة، سواء في ذلك مفرداتها وتراكيبها، ولكنهم بعد وصولهم إلى ما ارتضوه من قواعد جعلوا هذه القواعد أحكامًا، فكانت في نظرهم أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع ومن ثَمَّ أعملوا فيما خالف قواعدهم من النصوص حِيَل التخريج والتأويل والتعليل"57.

ورغم أنّ جمهور النحاة قد اتفقوا على هذه القاعدة إلّا إنّ بعضهم لم يجد بدًا من التسليم للسماع وإعماله، وإن خالف القاعدة المعيارية. ومن هؤلاء يونس بن حبيب الذي أجاز مجيء الحال معرفة يقول السيرافي ناقلا مذهب يونس بن حبيب، رادا عليه: "وذكر عن يونس: مررت به المسكين، على: مررت به مسكينا، ورد عليه: بأنّ الحال لا تدخلها الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز: مررت بعبد الله الظريف، تريد: ظريفا، وقد ذكرنا من مذهب يونس وغيره قبل هذا، أنّه قد تذكر الألف واللام ويراد طرحهما، وربما أرادوا الألف واللام فيما ليستا فيه، وبينا فساد ذلك58.

فالنحاة لا يقبلون مخالفة القواعد المعيارية، ويلتزمون بفرضية وجوب تنكير الحال، وقد أداهم ذلك الى اللجوء الى فرضيات التأويل النحوي الذي يتم من خلاله تغيير واقع الصيغة من التعريف الى التنكير من أجل الحفاظ على الفرضية الأساسية التي تنص على وجوب تنكير الحال، أما الشواهد التي وردت فيها الحال معرفة، فهي مؤولة بالنكرة عندهم، حيث تفننوا في تخريجها نحويا وتكلفوا عبء تأويلها.

ولا شك أنّ إعمال الأصول اللسانية الوصفية في هذه المسألة يحتم علينا القول بتعدد وجوه الاستعمال، فالحال يأتي نكرة، ويأتي معرفة، ولسنا بحاجة إلى الخوض في التأويلات والتقديرات. وليس ثمة محذور يمنع اتساع القاعدة النحوية ومرونتها؛ لتشمل وجوه الاستعمال العربي في عصور الاحتجاج، فالعربي الذي نطق بالحال نكرة يقابله عربي آخر نطق بها معرفة، وتقديم أحد

الاستعمالين ليكون قاعدة صارمة يجعل القواعد قاصرة لا تمثل اللسان العربي كله، ويضطر النحاة إلى الخوض في بحر من التأويل والتعليل والفرضيات.

المسألة الرابعة: نداء المعرف بأل:

المنهج المعياري بعيد عن الملاحظة الخالصة، أو الاستقراء الكامل، يفرض وجهة نظره فرضًا وقد أشار إلى ذلك تمام حسان في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية) إذ يقول:" وبذا أصبحت الروايات القديمة مقاييس متحجرة كان من الواجب في رأي النحاة على طلاب الفصاحة أنْ يحتذوها، وبدأ الكلام عند هذا الحد فيما يجوز وفيما لا يجوز من التراكيب، بل بدأ الكلام فيما يجب منها أيضًا" 59. فليس كلّ ما ورد عن العرب جائزا، فمنه الشاذّ والقليل، ومنه ما يحتمل التأويل.

ويشير إلى ذلك تمّام حسّان حيث يذكر أنّ علماء اللغة والنحو سعوا إلى وضع معيار ثابت يحتكم إليه أبناء اللغة فيكون ما يوافقه صوابًا، وما يخالفه خطأ، أو شاذًا، وإنْ كان بعض العرب يستعمله، فهو استعمال شاذ لا يقاس عليه 60.

ومن ذلك ما يقرره النحويون في هذا الباب حيث منعوا الاجتماع بين أداة النداء "يا" والأسماء المعرفة بـ(أل) إلا لفظ الجلالة المعظّم (الله)، يقول العكبري:" لا يجوزُ دخولُ (يا) على ما فيه الأَلف واللّام في الاختِيار"61.

ثم يسوق تعليلا عقليا صِرفا تردّه الشواهد التي تخالف هذه القاعدة المقررة، إذ يقول:" وجهُ القول الأول: أنّ الألفَ واللامَ، لتعريفِ المَعهودِ و ((يا)) تعرِّفُ بالقَصد والخِطاب، ولا يَجتَمِعُ على اسمٍ واحدٍ تَعريفان؛ لأنَّ الغَرض من التّعريف التَّخصيص، وإزالةِ [الاشتراكِ] وهذا يَحصُلُ بواحدٍ فلا يَجوزُ أنْ ينضمّ إليه آخر، كما لا يَجمع بين حرفي استفهامٍ، أو نفي، أو حرفَي جرٍّ"62.

ولا شكّ أنّ العربي وظّف النداء في حياته اليومية، واستعمله في خطابه، وشعره، ونثره لم يكن يخطر بباله ولا يمرّ في خلده هذه التعليلات العقلية، فقد نطق باللغة على سجيته، وعرفها سماعا من قومه وأهله، وتشربها في بيئته. فكان لزامًا على دارس اللغة أن ينطق حيث نطقت العرب، وأنْ يجعل القاعدة مبنية على كلامهم، فالقاعدة العامة تبنى على عامّة الاستعمال، وما جاء قليلا يعدّ صورة من صور اتساع القاعدة ومرونتها، بل هو دليل على قدرة اللغة على احتضان التنوع اللساني.

وقد جاءت الشواهد النحوية تصادم تلك القاعدة، ومن ذلك:

قول الشاعر ولا يعلم من هو:

بحبّكِ يالّتي تَيّمتِ قَلبي... وأَنتِ بَخيلةٌ بالودّ عَنّي63

وقالَ الآخر ولا يعرف قائله أيضا:

فيا الغُلامان اللّذانِ فَرّا... إيّاكُما أن تكسباني شَرّا64

فالعكبري على طريقة النحاة يردّ هذه الشواهد إنْ لم يجد لها تأويلا، يردها بحملها على الشذوذ والضرورة، فيقول:" أمّا الشِّعرُ فهو شاذٌّ في شعرٍ لا يُحتَجُّ به، بل يكون ذلك من ضَرورة الشّعر، ويجوزُ أن يكونَ أشارَ إلى شَخصين معرفين باللاّم فهما بمنزلة العَلمين، كما يَجوز أن يُسمى بما فيه الأَلف واللاّم نحو:

(العَباس) فجرت الألف واللام مَجرى التّعريف بالعَلمية، وقد قيل التقدير: يا أيُّها الغلامان، وهذا ليس بشيءٍ، إذ يَجوزُ أن يقدّر مثل ذلك في يا الرّجل ولم يَقل أحدٌ به "65.

فالعكبري هنا يسير على طريقة النحاة في حماية القاعدة المعيارية، ويتكلف كغيره من النحاة في الدفاع عنها بما أثقل النحو العربي من التعليلات والتأويلات والفرضيات.

والصواب أنّ هذه الشواهد النحوية وما جاء على شاكلتها ينقض القاعدة المذكورة، ويثبت عكسها رغم تأويلات النحاة البعيدة التي لا يمكن التسليم لها ولا قبولها، فهي تأويلات في غاية البعد والتكلف، والتعسف، والنحاة إنْ لم يجدوا طريقا للتأويل قالوا بالضرورة والشذوذ.

وبالطريقة ذاتها يقرر ابن يعيش هذه القاعدة، ويستبعد الشواهد المخالفة تارة بحملها على الضرورة والشذوذ، وتارة بتأويلها بتأويلات غير سائغة، وقد ينظّر لإثبات القاعدة تنظيرا عقليا فيقول: قد تقدَّم قولنا: إنّ حروف النداء لا تجامِع ما فيه الألف واللام، وإذا أُريد ذلك، تُوُصّلَ إليه بـ"أيّ" و"هذَا"، والعلّةُ في ذلك أمران:

أحدُهما: أنّ الألف واللام تفيدان التعريفَ، والنداءُ يُفيد تخصيصًا، وإذا قصدتَ واحدًا بعينه، صار معرفة كأنّك أشرت إليه، والتخصيصُ يُفيد من التعريف؛ فلم يُجْمَع بينهما لذلك؛ لأن أحدهما كافٍ، وصار حرفُ النداء بدلاً من الألف واللام في المنادى، فاستُغني به عنهما، وصارت كالأسماء التي هي للإشارة نحوِ "هذَا" وشِبْهِه.

الثاني: أن الألف واللام تفيدان تعريفَ العَهْد، وهو معنى الغَيْبة، وذلك أنّ العهد يكون بين اثنَيْن في ثالثٍ غائبٍ، والنداءُ خطابٌ لحاضرٍ، فلم يُجْمَع بينهما لتَنافي التعريفَيْن"66.

ويحاول السيرافي أنْ يجد مسوغا مناسبا للتوافق هذه الشواهد القاعدة المقررة، فيقرر أنّ فيها محذوفا يجعلها موافقة للقاعدة، فيقول: " أراد: فيا أيّها الغلامان، فأقام: " الغلامان " مقام " أيّ

" وقبح هذا؛ لأنّ حرف النداء لا يليه ما فيه الألف واللام، لأنّه يعرّف المنادى إذا قصد، والألف واللام يعرّفانه؛ فلا يجتمع تعريفان في اسم واحد. ومثله:

من أجلك يا التي تيّمت قلبي ...وأنت بخيلة بالودّ عنّي

يريد: " يا أيتها التي 67".

وقد مال الكوفيون في هذه المسألة إلى إعمال قواعد المنهج الوصفي بعيدا عن التأويل والتعليل فذهبوا إلى جواز نداء ما فيه الألف واللام، وهو أمر لا بدّ منه لكل باحث منصف ينظر في المسموع العربي، ويطبقه دون تدخل مجحف في بناء القاعدة النحوية.

يقول الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو "يا الرجل ويا الغلام" وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز.

أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم "68.

وأيدوا المسموع بالمعقول فقالوا: "والذي يدل على صحة ذلك أنّا أجمعنا على أنّه يجوز أنْ نقول في الدعاء "يا الله اغفر لنا" والألف واللام فيه زائدان، فدلّ على صحة ما قلناه"69.

وبعد أنْ ساق الأنباري حجة الكوفيين، ردّها وقدّم عليها حجة البصريين، وهو في ذلك يتساوق مع المنهج المعياري القائم على التعليل والتأويل والفرضيات، إذ يقول: " وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا قوله:

فيا الغلامان اللذان فَرَّا

فلا حجة لهم فيه؛ لأنّ التقدير فيه "فيا أيها الغلامان" فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه 70".

ونترك للدكتور كمال بشر التعليق على ما قاله البصريون، وأيدهم فيه الأنباري في كتاب الإنصاف: " أمّا المعياريون فلهم موقف مخالف تجاه هذا الجديد، أو هذا التغير الذي يصيب اللغة، هذا التغير إنْ خرج عن قواعد اللغة المتفق عليها، والخاضعة للضوابط المرسومة عدّ خطأ صِرفًا أو نوعًا من اللحن أو الانحراف في أقل تقدير، إنّ هؤلاء المعيارين يفرضون القواعد ويفرضون الالتزام بها، إذ اللغة عندهم "ما يجب أنْ يتكلمه الناس"، إنّهم ينهجون المنهج المعياري الذي يعني بوضع معايير ومقاييس لغوية معينة ينبغي اتباعها والأخذ بها دائمًا وأبدًا: فما جاء على وفق هذه المعايير والمقاييس فهو صواب، وما جاء على خلاف ذلك فهو خطأ"71.

وقواعد المنهج الوصفي تأبى كل هذه التعليلات والتأويلات، وتقف مع الشواهد مقررة ما دلّت عليه، وهي في ذلك تقدم النحو العربي في ثوب من السهولة والتيسير نائية به عن كل ما جاء به المنهج المعياري من أقيسة نحوية وعلل عقلية.

المسألة الخامسة: أفعال المقاربة:

يقول ابن الناظم في شرحه على ألفية ابن مالك، مبينا أفعال المقاربة وأنواعها:" أفعال المقاربة على ثلاثة أضرب: لأنّ منها ما يدل على رجاء الفعل، وهو (عسى وحري واخلولق). ومنها ما يدل على مقاربته في الإمكان، وهو (كاد وكرب وأوشك). ومنها ما يدل على الشروع فيه، وهو (أنشأ وطفق وجعل وأخذ وعلق).

ويقرر النحويون أنّ أخبار هذه الأفعال لا تكون إلّا أفعالا، وكلّ ما جاء مخالفا هذه القاعدة فهو شاذ أو مؤول، أو نادر لا يقاس عليها. فابن يعيش يحاول تعليل هذه القاعدة التي يقررها النحاة على طريقتهم في إثبات قواعدهم بالتعليل حينا وبالفرضيات والتأويل حينا آخر، فيقول:" فإن قيل: فلِمَ لزم أنْ يكون الخبر "أنْ" والفعلَ؟ قيل: أمّا لزوم الفعل؛ فلأنّه لمّا مُنع لفظَ المضارع، واجتزئ عنه بلفظ الماضي؛ عُوّض المضارع في الخبر، وأيضًا فإنّه لمّا كانت "عَسَى" طَمَعًا، وذلك لا يكون إلّا فيما يستقبل من الزمان؛ جعلوا الخبر مثالًا يفيد الاستقبال، إذ لفظ المصدر لا يدلّ على زمان مخصوص. وأمّا لزوم "أن" الخبرَ؛ فلِما أُريد من الدلالة على الاستقبال، وصرِف الكلام إليه؛ لأن الفعل المجرد من "أنْ" يصلح للحال والاستقبال، و"أنْ"، تخْلِصه للاستقبال. والذي يؤيّد ذلك أن الغرض بـ"أنْ" الدلالةُ على الاستقبال لا غيرُ"72.

إنّ ما يورده ابن يعيش من تعليلات دفاعا عن القاعدة المعيارية لا يمكن قبوله لدى أنصار الوصفيّة ؛ فهذه الأحكام التي تستبعد جزءا من المسموع باعتباره شاذا، أو قليلا، وتسعى للدفاع عن القاعدة المعيارية بأسلوب عقليّ ستضطر إلى تأويل ما خالف القاعدة ؛ ليتوافق معها، وقد أشارت الدكتورة خديجة الحديثي إلى هذه الأصول، إذ تقول:" فما كان مطردًا وشائعًا قاسوا عليه، أمّا الشاذ المخالف للكثير المطرد فلم يقيسوا عليه بعد أنْ صنّفوا ما سمعوه إلى فصيح وأفصح، والفصيح، منه: المطرد الشائع الكثير الذي عدّوه أصلاً يُقاس عليه، ومنه: القليل المسموع الذي عدّوه جائزًا لا يصح القياس عليه، وأطلقوا (لغة) على ما خالف هذا الفصيح مما سمع من لغات القبائل التي لا يصح القياس على ظواهرها المخالفة لما ورد في اللغات الأخرى من

ظواهر فالقليل سمّوه: نادرًا، وإنْ كان ظاهرةً مفردة سمّوه شاذًا وما وقع في الشعر من دون النثر سمّوه ضرورة 73.

ومما جاء من الشواهد مخالفًا لهذه القاعدة:

قول الراجز، وينسب إلى رؤبة وليس في ديوانه:

أكترت في العذل ملحًا دائما... لا تكثرن إني عسيت صائما74

وقد عدّه ابن الناظم من النادر الذي لا يقاس عليه فقال:" التزم في هذا الباب كون الخبر فعلا مضارعًا إلا فيما ندر، مما جاء مفردًا، كقول الراجز، ثم ذكر البيت السابق "75

ثم أورد بعد هذا الشاهد عددا من الشواهد التي حكم عليها بالشذوذ والندرة فقال:" وقول الآخر:

فأبت إلى فهمٍ وما كدت أيبًا... وكم مثلها فارقتها وهي تصفر[76]

أو جملة اسمية، أو فعلا ماضيًا، كقول ابن عباس - رضي الله عنه -: (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا). فهذا ونحوه نادر، والمطرد كون الخبر فعلا مضارعًا مقرونًا بـ (أنْ) المصدرية، أو مجردًا منها "77.

أمّا ابن هشام فقد قدّر في هذه الشواهد محذوفا؛ لتستقيم مع القاعدة الأصلية، فقال:" وَقَوْلهمْ فِي الْمثل:(عَسى الغوير أبؤسا) كَذَا قَالُوا وَالصَّوَاب أَنَّهُمَا مِمَّا حذف فِيهِ الْخَبَر أَي يكون أبؤسا، وأكون صَائِما لِأَن فِي ذَلِك إبْقَاء لَهما على الِاسْتِعْمَال الْأَصْلِيّ وَلِأَنّ المرجو كَونه صَائِما لَا نفس الصَّائِم "78.

وهكذا نجد النحاة يسعون لتأويل كل ما خالف قواعدهم المقررة رغم مجيئه عن العرب في عصر الاحتجاج؛ حفاظا على القاعدة التي بنوها على غالب الاستعمال أو أكثره، وهم بذلك يهملون جزءا من الشواهد النحوية والاستعمال العربي.

وبالرجوع إلى قواعد المنهج الوصفي نجدها ترفض هذا المنهج التقعيدي القائم على الانتقاء، وتقرر إعمال كل ما جاء من الشواهد النحوية. ولو أنّ النحاة ساروا على المنهج الوصفي الذي اعتمدوه في بداية جمعهم اللغة وتصنيفها لجاءت القواعد النحوية تتسم بالمرونة والتنوع، ولظلّ النحو في منأى عن التعقيد القائم على التعليل والتأويل.

وهكذا نجد عامة أبواب النحو التي لجأ النحاة فيها إلى الفرضيات العقلية القائمة على التعليل والتأويل لا تخرج عمّا ساقه الباحث من أمثلة تطبيقية.

فالباحث في هذه الدراسة لا يسعى إلى استقراء القواعد النحوية التي يستبعد فيها النحاة كثيرا من الشواهد؛ حفاظا على القاعدة العامة، ونصرة للمعيارية الصارمة، بل يسلط الضوء على نماذج تطبيقية، يثبت فيها أنّ طريقة النحاة القائمة على الفرضيات والتأويلات أدّت إلى تشعب النحو وتعقيده، وأنّ اللجوء إلى المنهج الوصفي هو المخرج من ذلك، إذا يمكن الحكم على كلّ ما خالف القاعدة العامة بالتنوع وسعة الاستعمال؛ الأمر الذي ينأى بالنحو عن التعقيد والتشعب.

المسألة السادسة: لغة أكلوني البراغيث:

قال سيبويه: "واعلم أنّ من العرب من يقول؛ ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة... وهي قليلة"79.

وقد أشار إلى ذلك محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن) فقال:" وما قاله أبو عبيدة هو على لغة أكلوني البراغيث، وهي لغة رديئة، والعرب على خلافها، فلا يحمل عليها، مع ما فيه من مخالفة الظاهر، وقد نازع السهيلي النحويين في قولهم: إنّها لغة ضعيفة، وكثيرًا ما جاءت في الحديث"80. وما ذكره عبد الخالق من اعتراض السهيلي على النحاة وصفية واضحة، وانتصار للسماع على القياس، وهو ما اختاره قطرب في هذه المسألة.

وقال أيضا: "وقيل: فاعل، والواو علامة للجمع، ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة"81.

وقد قال بضعفها أبو حيان الأندلسي، فقال:" وجوّزوا أنْ يرتفع على الفاعل، والواو علامة للجمع لا ضمير على لغة أكلوني البراغيث، ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة"82.

وقد أقر قطرب بوجود هذه اللغة، ولم يشر إلى ضعفها، أو رداءتها، ورغم أنّه أشار إلى التأويلات المحتملة لما جاء من الآيات والنصوص على هذه اللغة إلا أنّه أشار إلى القول بإعمال هذه اللغة ولم يعترض عليها، وهو بذلك يطبق أصول المنهج الوصفي في قبول ما جاء عن أهل اللغة. وقد أشار محمد عبد الخالق عظيمة إلى أنّها لغة ضعيفة عند عامة النحويين، وإنْ كان بعضهم يخالف ولا يرى ضعفها، إذ يقول:" لغة (أكلوني) البراغيث قليلة ضعيفة لا ينبغي حمل القرآن عليها، وخالف في ذلك بعض النحويين" 83.

وقد أيد ذلك محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، فقال: "وأما قوله وَأَسَرُّوا ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا فهو وارد على بعض لغات العرب، وهي لغة: أكلوني البراغيث، ولها شواهد كثيرة في العربية، وهذه اللغة تخرج على أنّ اللواحق بالأفعال ليست ضمائر وإنما هي علامات على التثنية أو الجمع، وما بعدها هو الفاعل، أو أنْ تكون اللواحق هي الفاعل والظواهر بعدها بدل منها، أو فاعل لفعل

محذوف يفسره المذكور"84. قال قطرب بعد أنْ ساق وجوهًا لتخريج قول الحق - سبحانه-: [ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ[85]]، وقوله- سبحانه -:[وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا[86]]، قال:" والوجه الثالث: أنْ يريد لغة " أكلوني البراغيث " فتكون ألف الاثنين، واو الجماعة علامة للتثنية والجمع، كالتاء في ضربتْ وقامتْ"87.

ثم ساق من الشواهد النحوية ما يؤكد صحة هذه اللغة وقبولها دون اعتراض منه، أو نقد أو تضعيف فقال: وقال عمرو بن ملقط:

يَا أَوْس لَو نالتك أرماحنا... كنت كمن تهوي بِهِ الهاويهْ

ألفيتا عَيْنَاك عِنْد الْقَفَا... أولى فَأولى لَك ذَا واقيهْ [88]

فقال: أُلفيتا عيناك، ولو نطق به على لغة عامة العرب لقال: أُلفيت عيناك.

وقال ابن الرقيات:

باتت بحيّ يعوين نسوتهم بحرّها مثل ما عوى جرس [89]

فقال: يعوين نسوتهم، ولو جاء بها على لغة عامة العرب لحذف نون النسوة. وفي قبوله لهذه اللغة التي وصفها كثير من النحاة بالضعف والرداءة ما يؤكد ميوله إلى الوصفية والسماع، والتزامه بمبادئ المنهج الوصفي في كثير من اختياراته النحوية، وقد نقل عنه الثعلبي في تفسيره تجويزه هذه اللغة وتسويغها فقال: "وقال قطرب: وهذا سائغ كلام العرب، وحكي عن بعضهم أنه قال: سمعت بعض العرب يقول: أكلوني البراغيث"90.

النتائج والتوصيات:

- كانت الجهود النحوية الأولى في جمع اللغة وتصنيفها منطلقة من أصول المنهج الوصفي ثم تحولت إلى المعيارية الصارمة القائمة على التعليل والتأويل.
- أجبرت المعيارية النحاة على استبعاد كثير من الشواهد النحوية، محاولين تأويلها للتساوق مع قواعدهم، فإنْ لم يجدوا لها تأويلا وصفوها بالشذوذ أو الضرورة والغلط، والضعف، والقبح، والقلة.
- أجبرت المعيارية النحاة على استحداث فرضيات تقعيدية؛ نتيجة لعدم مجيء بعض التركيب العربية على وفق فرضيات التقعيد الأساسي.
- تعددت التوجيهات النحوية في بعض الصيغ التي وردت مخالفة لفرضيات القواعد النحوية، فضلا عن تعدد توجيهاتهم في المسألة الواحدة، مما أدى الى تراكم الآراء، ومن ثم تعقيد الدرس النحوي.
- إنّ المنهج الوصفي في الدراسات النحوية يعدّ مخرجا من التعقيد النحوي، ومغنيا عن التأويلات العقلية والفرضيات النحوية، حيث يحكم على ما خالف القاعدة الأصلية بالتنوع وسعة الاستعمال.

- يدعو الباحث إلى إعادة صياغة النحو العربي انطلاقا من أصول المنهج الوصفي؛ مما يخفف من تراكم الفرضيات والتأويلات والتخريجات النحوية، ويسهم في توسيع القواعد النحوية ومرونتها.

المصادروالمراجع:

- القرآن الكريم.
- أحمد، نوزاد حسن، (1996م) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ط1، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، (2003م) الإنصاف في مسائل الخلاف، ط1 (د.م)، المكتبة العصرية
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (1957م)، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، (1420ه)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، ط1، دار الفكر: بيروت.
- الأنصاري، حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، دار الكتب العلمية.
- أنيس، إبراهيم، (1978م) من أسرار اللغة، ط6، مطبعة الأنجلو المصرية: القاهرة.
- أيوب، عبد الرحمن محمد، (1957م)، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح: الكويت.
- بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1982م)، خزانة الأدب ولب لباب العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط2، مطبعة الخانجي: مصر.

- البياتي، سهيلة طه محمد، (2008م)، المنهج اَلوصفي فَي كَتاب (في اَلنحو اَلعربي نَقد وتوجيه) مَجلة جَامعة تَكريت- كَلية التربية 4 (11).
- تأبط شرا، ثابت بن جابر، ديوان ثابت بن جابر، ط1، دار صادر.
- الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق، (2002)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، ط1، دار إحياء التراث العربي: بيروت، لبنان.
- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت،1423هـ
- الجرجاني، أبو بكر بن عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، (1992م) دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني: القاهرة.
- ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف الأستراباذي، (2004م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط1، مكتبة الثقافة الدينية.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أمالي ابن الحاجب، تحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل – بيروت، 1989م.
- حجازي، محمود فهمي، (د.ت)، أسس علم اللغة العربية، ط1، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر.
- حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
- الحديثي، خديجة، (1990م)، المدارس النحوية، ط2، مطبعة جامعة: بغداد.
- حسّان، تمام، (2000م)، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4، القاهرة، عالم الكتب.
- حسّان، تمام، (2006م)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، عالم الكتب: القاهرة.
- حسّان، تمام، (1990م)، مناهج البحث في اللغة، ط1، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- حسنين، صلاح الدين صالح، (1984م)، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ط1، (د.م)، دار العلوم للطباعة والنشر.
- الحمزاوي، علاء إسماعيل، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، كلية الآداب. جامعة المنيا.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (د.ت)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي، ط1، دمشق، دار القلم.
- الخالدي، كَريم حَسين نَاصح، (2007م)، مناهج التأليف النحوي، ط1، عمان، الأردن، دَار صَفاء لَلنشر وَالتوزيع.
- خلكان، وفيات الأعيان، أبو العباس أحمد بن محمد، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى
- خليل، حلمي، (1995م)، العربية وعلم اللغة البنيوي، ط1، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- الراجحي، عبده، (1986م)، النحو العربي والدرس الحديث، ط1، دار النهضة العربية.

- الراوي، طه، (1962م)، نظرات في اللغة والنحو، ط1، بيروت، المكتبة الأهلية.
- الرقيات، عبد الله بن قيس، ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح: د. محمد نجم، دار صادر: بيروت.
- الزبيدي، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد العزيز مطر
- الزعبلاوي، صلاح الدين، دراسات في النحو، اتحاد كتاب العرب.
- زوين، علي، (د.ت)، منهج اَلبحث اَللغوي بَين التراث وَعلم اللغة الحديث، ط1، (د.م) دَار اَلشؤونَ الثقافية اَلعامة.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، (1988م)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي: القاهرة.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (1976م)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة: القاهرة.
- أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم، (2003م)، المدخل لدراسة القرآن الكريم، ط2، مكتبة السنة: القاهرة.
- الصالح، صبحي، (1960م)، دراسات في فقه اللغة، ط1، دار العلم للملايين.
- ضيف، أحمد شوقي عبد السلام، المدارس النحوية، دار المعارف: القاهرة
- العزاوي، نعمة رَحيم، (2001م)، مناهج البحث اللغوي بَين التراث وَالمعاصرة، ط1، مَنشورات المجمع العلمي، مَكتبة اَللغة اَلعربية.
- العامري، شعر خداش بن زهير العامري، (1986م)، جمعه الدكتور يحيى الجبوري، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- العامري، لبيد بن ربيعة، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر: بيروت.
- عضيمة، محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير محمود شاكر، دار الحديث: القاهرة.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م.
- عمايرة، إسماعيل أحمد، (1992م)، المستشرقون والمناهج اللغوية، ط2، عمان، دار حنين.
- عمايرة، إسماعيل أحمد، المعيارية: هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية.

- عيد، محمد (1976م)، الرواية والاستشهاد، عالم الكتب: القاهرة.
- الغفيلي، منصور بن عبد العزيز، (2013م) مآخذ المحدثين على النحو العربي، ط1، مطبوعات نادي القصيم الأدبي: القصيم
- الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم، (1993م)، جامع الدروس العربية، ط28، المكتبة العصرية: صيدا، بيروت.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن القزويني، (د.ت)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، قدم له مصطفى الشويمي، ط1،(د.م) مؤسسة بدران للطباعة والنشر.
- القرطبي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار، مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة: بيروت.
- قطرب، محمد بن المستنير، (2016م)، معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، تحقيق محمد لقريز، جامعة الحاج لخضر باتنة: الجزائر.
- المالكي، أبو محمد، بدر الدين، حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، (2008م) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي.
- المالكي، مطير بن حسين، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جَامعة أم القرى، كلية اللغة العربية وآدابها، مكة المكرمة.
- ابن الناظم، بدر الدين، محمد ابن الإمام جمال الدين، (2000م)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- نَحلة، محمود أحمد، (1987م)، أصول النحو العربي، ط 1، لبنان، دَار اَلعلوم اَلعربية.
- نهر، هادي، (د.ت)، الحروف والأصوات في مباحث القدماء والمحدثين، ط1، بغداد، جامعة المستنصرية.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، الأنصاري (1985م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر: دمشق.
- ابن يعيش، موفق الدين، يعيش بن علي بن يعيش، (د.ت)، شرح المفصل، ط1، بيروت، عالم الكتب.

الهوامش:

1 - الحمزاوي، علاء إسماعيل، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، كلية الآداب. جامعة المنيا، ص.

2- زوين، علي، (د.ت)، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط1، (د.م) دار الشؤون الثقافية العامة، (ص10).

3 -انظر، أحمد، نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه (1996م)، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي ص23.

4 - العزاوي، نعمة رحيم، (2001م)، مناهج ألبحث ألللغوي بين التراث والمعاصرة، ط1، منشورات المجمع العلمي، مكتبة اللغة العربية، (ص94).

5- انظر، حسنين، صلاح الدين صالح، (1984م)، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ط1، (د.م)، دار العلوم للطباعة والنشر، (ص64).

6 - انظر، حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة (ص135).

7- انظر، عمايرة، إسماعيل أحمد، (1992م)، المستشرقون والمناهج اللغوية، ط2، عمان، دار حنين، (ص 108).

8- انظر، البياتي، سهيلة طه محمد، (2008م)، المنهج ألوصفي فَي كتاب (في النحو العربي نقد وتوجيه) مجلة جامعة تكريت- كلية التربية، 4 (11)، (مج 4، ص39).

9 انظر، حجازي، محمود فهمي، (د.ت)، أسس علم اللغة العربية، ط1، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، (ص60).

10- خليل، حلمي، (1995م)، العربية وعلم اللغة البنيوي، ط1، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص32.

11- الخالدي، كريم حسين ناصح، (2007م)، *مناهج التأليف النحوي*، ط1، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر وَالتوزيع، ص 47.

12- انظر، أحمد، نوزاد حسن، (1996م) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ط1، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي (ص 15-16).

13- انظر، المالكي، مطير بن حسين، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، جامعة أَم القرى، كلية اللغة العربية وآدابها، مكة المكرمة (ص33).

14 - ابن فارس، أحمد بن فارس بن القزويني، (د.ت)، *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها*، قدم له مصطفى الشويمي، ط1، (د.م) مؤسسة بدران للطباعة والنشر، (ص62).

15- نهر، هادي، (د.ت)، *الحروف والأصوات في مباحث القدماء والمحدثين*، ط1، بغداد، جامعة المستنصرية، (ص 213).

16- انظر، الراوي، طه، (1962م)، *نظرات في اللغة والنحو*، ط1، بيروت، المكتبة الأهلية، (ص 86).

17 - الراجحي، عبده، (1986م)، *النحو العربي والدرس الحديث*، ط1، دار النهضة العربية، (ص53).

18 - حسّان، تمام، (2000م)، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب: القاهرة، ص22.

19 - الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت،1423هـ، ج 2، ص135.

20 - ابن خلكان، وفيات الأعيان، أبو العباس أحمد بن محمد، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ج3، ص 466.

21 - الراجحي، (1979م)، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية ص114-115.

22 - خليل، حلمي (1995م)، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص32.

23 - انظر، زوين، منهج البحث اللغوي، ص23.

24 - الزبيدي، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد العزيز مطر مادة (عير)

25 - الصالح، صبحي، (1960م)، دراسات في فقه اللغة، ط1، دار العلم للملايين، ص27.

26 - بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، ص255.

27 - حسّان، تمام، (2006م)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، عالم الكتب: القاهرة، ص13.

28 - الزعبلاوي، صلاح الدين، دراسات في النحو، اتحاد كتاب العرب، ص 4.

29 - الجرجاني، أبو بكر بن عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد،(1992م) دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني: القاهر، ص81.

30 - السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (1976م)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة: القاهرة، ص21.

31 -المصدر السابق، ص23.

32 - حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص44.

33 - عمايرة، إسماعيل أحمد، المعيارية: هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية، ص5.

34 - حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص38.

35 - عيد، محمد (1976م)، **الرواية والاستشهاد**، عالم الكتب: القاهرة، ص234.

36 - المالكي، موقف علم اللغة الحديث من اصول النحو العربي، ص32-33.

37 - عمايرة، المعيارية، ص12.

38 - الغفيلي، منصور بن عبد العزيز، (2013م) مآخذ المحدثين على النحو العربي، ط1، مطبوعات نادي القصيم الأدبي: القصيم، ص7.

39 - ابن الناظم، بدر الدين، محمد ابن الإمام جمال الدين، (2000م)، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1، ص80.

40 - ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك، ط6، 1985م، ج1، ص 608.

41- النور: 1/24.

42 - القرطبي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط2، 1405ه، ج2، 507.

43 - العكلي، النمر بن تولب، الديوان (2000م) ط1، دار صادر، بيروت، ص65.

44 - ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أمالي ابن الحاجب، تحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل – بيروت، 1989م، ج2، ص 749.

45 - المصدر السابق، ج2، ص 750.

46 - الأنصاري، حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، دار الكتب العلمية، ط2، ص 18.

47 - المرجع السابق، ج4، ص341.

48 - ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ج4، ص341.

49 -العامري، شعر خداش بن زهير العامري، (1986م)، جمعه الدكتور يحيى الجبوري، مجمع اللغة العربية، دمشق، ص66.

50 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج4،341.

51 - المصدر السابق، ج4، ص342.

52 - أيوب، عبد الرحمن محمد، (1957م)، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح: الكويت، مقدمة المؤلف، ص د.

53 - حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص13.

54 - ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ج2، ص 17.

55 -العامري، ديوان لبيد بن ربيعة العامري. دار صادر -بيروت- سنة 1386 ه، ص86.

56 -ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص18.

57 - حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص13.

58 -السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، ج2، ص403.

59 - حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص44.

60 - المرجع السابق، ص26.

61 - البغدادي، خزانة الأدب ج12، ص147.

62 - العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص444.

63 - العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م، ص445.

64 - البغدادي، خزانة الأدب ج12، ص147.

65 -المصدر السابق، ص447.

66 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص343.

67 -السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص224.

68 - الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 2003م، ج1، ص274.

69 -المصدر السابق، ج1، ص275.

70 -المصدر السابق، ج1، ص276.

71 - بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، ص255.

72 ابن يعيش، ج4، ص375.

73 - الحديثي، خديجة، (1990م)، المدارس النحوية، ط2، مطبعة جامعة: بغداد، ص 95 - 96.

74 - البغدادي، خزانة الأدب ج8، ص378.

75 -ابن الناظم، ص110.

76 -تأبط شرا، ثابت بن جابر، ديوان ثابت بن جابر، ط1، ص17.

77 -المرجع السابق، ص111.

78 -ابن هشام، مغني اللبيب، ص203.

79 - سيبويه، الكتاب، ج1، ص337.

80 - عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن، ج8، ص366.

81 - المصدر السابق، ج11، ص92.

82 - الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، (1420ه)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، ط1، دار الفكر: بيروت، ج4، ص328.

83 - عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن، ج8، ص422.

84 - أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم، (2003م)، المدخل لدراسة القرآن الكريم، ط2، مكتبة السنة: القاهرة، ص377.

85 - المائدة:71

86 - الأنبياء: 3

87 - قطرب، معاني القرآن، 507.

88 -البغدادي، خزانة الأدب، ج9، ص21.

89 - الرقيات، ديوان قيس الرقيات، ص127.

90 - الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق، (2002)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، ط1، دار إحياء التراث العربي: بيروت، لبنان، ج6، ص270.